

**ملخص قرارات اجتماع الجمعية العامة العادلة
للبنك المصري لتنمية الصادرات
جلسة ٢٠٢٢/٢/٦**

بناء على الدعوه الموجهه من مجلس إدارة البنك عقدت الجمعية العامة العادلة للبنك اجتماعها في تمام الساعة الثالثة عصراً يوم الأحد الموافق ٢٠٢٢/٢/٦ وذلك بمقر فندق هنان لاند مارك (مصر للمقاشه سابقا) ٨٦ شارع التسعين بالجمع الخامس - القاهرة الجديدة - محافظة القاهرة .

برئاسة السيدة الأستاذة / نيفين جامع - وزيرة التجارة والصناعة - رئيس الجمعية العامة العادلة .

وبحضور كل من السادة المساهمين والسعادة أعضاء مجلس الإدارة وممثلي الجهات العامة والسعادة مراقبا حسابات البنك حيث افتتحت السيدة الأستاذة / نيفين جامع - وزيرة التجارة والصناعة - رئيس الجمعية العامة العادلة - الجلسة .

ثم اقتربت تعين كل من:

أميناً لسر الجمعية العامة

الأستاذ / خالد مصطفى - المحامي

جامعاً أصوات

الأستاذ / هيثم محمد عبد الرحمن

والأستاذ / محمد خليل حسن - المحامي

وبعد توافر النصاب القانوني اللازم لصحة الاجتماع استعرضت سيادتها موضوع جدول الأعمال على النحو التالي :

- ١- الموافقة على زيادة رأس مال البنك المصدر والمدفوع من ٣,٢٧٣,٦٠٠,٠٠٠ جنيه مصرى إلى مبلغ ٥,٢٧٣,٦٠٠,٠٠٠ جنيه مصرى بواقع زيادة قدرها ٢ مليار جنيه مصرى وذلك من خلال الإكتتاب النقدي ممولة من قادمي المساهمين كلاً حسب نسبته في رأس المال .
- ٢- الموافقة على الموازنة التخطيطية للبنك عن الفترة من ٢٠٢٢/١٢/٣١ و حتى ٢٠٢٢/١١/١

حيث صدرت قرارات الجمعية العامة العادلة على النحو التالي

القرار الأول:

قررت الجمعية العامة العادلة الموافقة على الآتي :

أولاً:

زيادة رأس مال البنك المصدر والمدفوع من ٣,٢٧٣,٦٠٠,٠٠٠ جنيه مصرى (ثلاثة مليارات مائتان ثلاثة وسبعين مليون وستمائة ألف جنيه مصرى فقط لا غير) إلى مبلغ ٥,٢٧٣,٦٠٠,٠٠٠ جنيه مصرى (خمسة مليارات مائتان ثلاثة وسبعين مليون وستمائة ألف جنيه مصرى فقط لا غير) بزيادة قدرها إثنين مليار جنيه مصرى موزعة على ٢٠٠ مليون سهم (فقط مائتان مليون سهم) بقيمة إسمية ١٠ جم للسهم الواحد وذلك من خلال دعوة قادمي المساهمين للإكتتاب النقدي كلاً بحسب مساهمته في رأس المال مع تداول حق الإكتتاب منفصل بالإضافة إلى مصاريف إصدار بواقع ١٠ قروش للسهم وذلك في ضوء الدراسة المقدمة بشأن مبررات وأوجه استخدامات أموال الزيادة المُعدة من قطاع الرقابة المالية بالبنك المصري لتنمية الصادرات بتاريخ ٢٠٢١/١١/٣٠ .

ثانياً:

تفويض السيدة الأستاذة / رئيس مجلس إدارة البنك المصري لتنمية الصادرات في دعوة قدامي المساهمين للإكتتاب في زيادة رأس المال المصدر والمدفوع في رأس مال البنك المصري لتنمية الصادرات وتفويض سيادتها في تحديد المدد القانونية الواجبة لفتح باب الإكتتاب وغلقه وتحديد تواريخ بداية تداول حق الإكتتاب منفصلأً وفقاً للإجراءات المتبعة بقواعد القيد بالبورصة المصرية على أن ينتهي التفويض بانتهاء الغرض منه.

- تفويض الجمعية العامة العادية كلا من :- الأستاذ / احمد محمد جمال ابراهيم - المحامي بالنقض (رئيس قطاع الشئون القانونية) والأستاذ / أسامة أبو غنيمة قطب - المحامي بالنقض والأستاذ/ حازم عبد الغفار الطويل - المحامي بالنقض والأستاذ / محمد خليل حسن - المحامي والاستاذة/ نهلة محمود حمزة شقoirer - المحامية والصادرة المحامون بالأمانة العامة للبنك وهم الأستاذ / خالد مصطفى إبراهيم - المحامي بالنقض (رئيس الأمانة العامة) والأستاذة/ رانيا سعيد أحمد الدرديرى - المحامية مجتمعين أو منفردين في اتخاذ كافة الإجراءات والتوفيق على عقود تعديل النظام الأساسي وذلك أمام الشهر العقاري وهيئة الاستثمار والمناطق الحرة والهيئة العامة للرقابة المالية والبنك المركزي المصري والتأشير بذلك في السجل التجاري.

القرار الثاني:

قررت الجمعية العامة العادية إعتماد الموازنة التخطيطية للبنك عن الفترة من ٢٠٢٢/١٢/٣١ ٢٠٢٢/١١ وحتى

رفع الجلسة:

ونظراً لعدم وجود أية موضوعات طارئة تستوجب العرض على الجمعية العامة العادية.

وبانتهاء جدول الأعمال أعلنت السيدة الأستاذة / نيفين جامع - وزيرة التجارة والصناعة – رئيس الجمعية العامة العادية انتهاء أعمال الجمعية العامة العادية ورفعت الجلسة حيث كانت الساعة الخامسة مساء وأقفل المحضر على ذلك.

ويعد ملخص قرارات الجمعية العامة العادية للبنك الموضع أعلاه لإرساله لبورصة الأوراق المالية والهيئة العامة للرقابة المالية متضمناً كافة الأحداث والقرارات التي يجب الإفصاح عنها وفقاً لأحكام قانون رأس المال ولاحتته التنفيذية والقواعد والقرارات الصادرة تنفيذاً لهما

رئيس الجمعية العامة العادية
نيفين جامع - وزيرة التجارة والصناعة

أمين سر الجمعية العامة العادية
خالد مصطفى - المحامي